

الصانع يطلب تشكيل لجنة تقصي حقائق حول صفقة طائرات «الكويتية»

من الاضطلاع بدورها لاسيما انها مهددة بعدم استخدام بعض طائراتها الحالية في بعض المطارات الدولية، مع وضع تصور كامل لكافة التبعات المحتملة لتلك الصفقة وآلية التعامل معها.

كذا تحسيدا للمسؤولية القانونية لكل من اختصاص الوزير ورئيس المؤسسة ومن يملك اختصاص قرار الشراء او الغاءه هل الوزير ام مجلس ادارة المؤسسة وفي الحالة الاخيرة هل تمت هذه الصفقة بناء على قرار صادر من اجتماع مجلس ادارة من عدمه.

6- بالجملة الوقوف على مدى سلامة وصحة الاجراءات المتبعة في تقييم اصول مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية. واستنادا الى احكام المادة 114 من الدستور والمادة 147 من اللائحة الداخلية لمجلس الامة تقترح نحن الموقعين ادناه لعرض الطلب على المجلس المقرر للنظر في الموافقة على تشكيل لجنة تقصي حقائق تابعة للجنة الشؤون التشريعية والقانونية للتحقيق باعتبارها صاحبة اختصاص قانوني في كل ما سبق عليه، ورفع تقريرها بالنتائج التي اسفر عنها التحقيق خلال شهرين من تاريخ تشكيلها، على ان يكون التصويت على الاقتراح بالغاء بالاسم.

الجهات للمشاركة في المفاوضات للوصول إلى أفضل الأسعار، إلى غير ذلك مما يتم التصريح به يوميا من المسؤولين المعنيين بالأمر، وهو ما يجعل الأمر برمته غير واضح والرؤية بشأنه غائمة، بما يستوجب استجلاء لحقيقة الأمر ولتحقيق الشفافية المرجوة، وليكون الشعب الكويتي على علم بمصروف مقدراته وأمواله، أن يتم تشكيل لجنة لتقصي الحقائق حول هذا الموضوع من كافة الجهات ذات الصلة بموضوع صفقة الطائرات الخمس المشار إليها، وذلك للوقوف على ما يلي:

1- مدى سلامة وصحة الاجراءات التي اتخذتها الخطوط الجوية الكويتية عند التفاوض ومن ثم التعاقد على صفقة الطائرات الخمس المشار إليها.

2- ما الوسائل الفنية والتقنية التي تم اتخاذها والاعتماد عليها في فحص هذه الطائرات والتأكد من سلامتها وقدرتها على العمل، وهل كان ذلك يتم بمعرفة شركات فنية متخصصة في هذا المجال، ام انه تم الاعتماد على التقارير التي يقدمها البائع فقط دون الفحص الذاتي للطائرات، وهل كانت شركة اليريراص ضامنة لكل ذلك من عدمه.

3- اعمار هذه الطائرات ومدى صحتها، وهل هي آمنة وفقا للمواصفات القياسية العالمية ام لا؟

4- الاطلاع على كافة اوراق الصفقة ومستندات ومسودات العقود الخاصة بها، وما تم ابدؤها من ملاحظات بشأنها، ومن هي الجهة القانونية التي اشرفت على تحرير هذه العقود، وهل هناك ثمة شروط جزائية أو تعويضات أو تضييمات تقع على عاتق الكويتية حال وقف الصفقة أو تجديدها أو إلغائها ام لا؟

5- الوقوف على مدى سلامة وصحة الاجراءات المتبعة في هذه الصفقة من بدايتها وحتى الموقف الحالي، وما اذا كان الوزير عند إلغاء الصفقة قام بوضع بديل لها تمكن المؤسسة

طالب النائب يعقوب الصانع بتشكيل لجنة لتقصي حقائق بشأن صفقة الطائرات التي أثرت مؤخرا لصالح «الكويتية»، وقال الصانع في طلبه ما يلي: ثارت في الآونة الأخيرة العديد من التساؤلات والتكهنات حول صفقة الطائرات الخمس التي عرّضت مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية على شرائها من شركة «جيت ايروين» من خلال ايريراص A330-200، حيث تم إلغاء هذه الصفقة بقرار من وزير المواصلات.

وإذا إن الرؤية الخاصة بهذا الموضوع هي رؤية ضبابية حتى الآن نظرا لتضارب التصريحات الصادرة من كل من الوزير عيسى الكندي الذي صرح عبر الصحف بأن قرار إيقاف رئيس مجلس إدارة الخطوط الجوية الكويتية سامي النصف كان لقطع الطريق أمام اتمام صفقة الطائرات المستعملة، وأن اتمام هذه الصفقة مع الشركة الهنذية كان من شأنه ان يضع الحكومة امام امر واقع من الصعب تداركه، حسب قوله.

في حين إن السيد سامي النصف، قد ادلى بتصريحات مغايرة لما صرح به السيد الوزير الكندي، حيث اورد ان التفاوض مع الشركة الهنذية غير صحيح جملة وتفصيلا. وأن مفاوضات الخطوط الجوية الكويتية بشأن هذه الطائرات كانت مباشرة مع شركة اليريراص العالمية والتي وقع عليها الاختيار من قبل مجلس إدارة شركة الخطوط الجوية الكويتية، وذلك حسب البيان الصادر من شركة الخطوط الجوية الكويتية.

فضلا عما صرح به رئيس مجلس إدارة الكويتية الموقوف حاليا عن العمل من أنه خاطب الفتوى والتشريع وديوان المحاسبة ولجنة المناقصات المركزية بشأن هذه الصفقة، وأن الجميع افاده بأنه لا رقابة مسبقة وأنه كذلك خاطب وزير المواصلات آنذاك (سالم الأذينة في شهر مارس 2013) بطلب تشكيل لجنة من جميع

العمير يستفسر من وزير المالية عن نظام الأوفست



د.علي العمير

وجهه النائب د.علي العمير سؤالاً برلمانياً الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية الشيخ سالم عبدالعزيز جاء كالتالي: ما إمكانية فرض نظام الأوفست على شركة كويتية؟ وإذا تم يرجى تزويدنا باسماء الشركات التي خضعت لنظام الأوفست، ويرجى تزويدنا بلائحة الانظمة الداخلية والخارجية التي تسمح بفرض «نظام الأوفست» على الشركات الكويتية.

مطبخ يقترح إنشاء جسور ونقاطات على طريق الملك فهد



د.أحمد مطيع

قدم النائب د.أحمد مطيع اقتراحا برغبة جاء في مقدمته نظرا للازدحام المروري الشديد على طريق خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز السريع وطريق الوفرة، إضافة إلى كثرة الحوادث المرورية المروعة التي تقع عليه، ورغبة في حل الأزمة المرورية.

ونص الاقتراح على الإسراع في إنشاء عدة نقاطات وجسور النطاق علوية على طريق خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز السريع حتى مركز النويصيب، وكذلك طريق الوفرة باتجاه مدينة صباح الأحمد السكنية، والتي تسبب الكثير من الحوادث المروعة.

الجلال: إنشاء عيادة متخصصة للكشف المبكر عن السرطان



طلال الجلال

قدم النائب طلال الجلال اقتراحا برغبة جاء في مقدمته نظرا لتزايد حالات السرطان في البلاد ونظرا لعدم وجود مستشفى متخصص لإستشفى حسن مكي جمعة ما يتسبب في الزحمة وعدم التركيز بالحالات المحولة إليه، ونص الاقتراح على إنشاء عيادة متخصصة في كل محافظة للكشف المبكر عن السرطان.

الشمري: استحداث دوار عند مدخل «الصليبية»



سلطان الشمري

قدم النائب سلطان الشمري اقتراحا جاء فيه: نظرا لكثرة الحوادث خلال الفترة السابقة جراء التقاطع الذي يفصل بين قطعة 6 وقطعة 7 في منطقة الصليبية المقابل للمنطقة الصناعية والذي تسبب في ازدياد مروري كونه يفصل بين منطقتي الصناعية والسكنية، لذا وجب استحداث دوار عند مدخل منطقة الصليبية الشرقي مقابل المنطقة الصناعية.

الخرينج يهنئ عائلة الحوالم ويشيد بالجهود الدبلوماسية لإطلاق سراحه

السفير مجدي الظفيري والتي تكلت بالنجاح في الإفراج وعودة المواطن عادل الحوالم الى بلده وبين أسرته. وأكد الخرينج ان هذا ليس بغريب على الدبلوماسية الكويتية العريقة التي يشهد لها الجميع بالاحترافية والكفاءة، مقدما شكره لجمع وسائل الإعلام الكويتية ولكل من ساهم في الإفراج عن المواطن الحوالم وعودته لبلاده وخص بالشكر المسؤولين في جمهورية ايران الإسلامية الصديقة على تجاوبهم السريع مع مطالب الخارجية بضرورة الإسراع بالإفراج عن المواطن المحتجز.

تقدم نائب رئيس مجلس الأمة مبارك الخرينج بالتهنئة والتبريكات لذوي وأسرة المواطن عادل الحوالم على عودته لوطنه من الحجز في إيران، متمنيا له السلامة. وأشاد الخرينج بالجهود الدبلوماسية التي قامت بها وزارة الخارجية وبتوجيهات عليا من صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك وعلى رأس هذه الجهود نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد ووكيل وزارة الخارجية السفير خالد الجار الله، وسفيرنا في إيران



مبارك الخرينج

«الشكاوى» تلزم الحكومة بإيجاد حل لـ 38 قسيمة في ميناء عبد الله

استمعت لجنة العرائض والشكاوى البرلمانية امس الى الشكاوى المقدمة من اصحاب 38 قسيمة في ميناء عبدالله الذين تغافوا بازالة قسماهم من قبل فريق الازالات على الرغم من حصولهم على هذه القسائم قبل اكثر من 30 عاما بتخصيص من المجلس البلدي، والزمّت اللجنة الجهات الحكومية بعدم التعرض لهذه القسائم وإيجاد حل نهائي لها خلال شهر واحد. وكشفت عضو اللجنة النائب سعدون حماد عن ان زميله في اللجنة خليل ابل هدد باستجواب وزيرى والتجارية والبلدية ما لم يتم حسم هذه القضية بشكل عادل خلال الموعد المحدد شهر واحد. وبين حماد ان اعضاء اللجنة طالبوا الجهات الحكومية

بتطبيق القانون بسواسية على القسائم الصناعية في منطقة الشويخ، وحصلوا على وفود حكومية بان تتم تسوية اوضاع الـ 38 قسيمة في ميناء عبدالله بشكل عادل، مبيّنا ان اثاره موضوع عدم تطبيق القانون على القسائم المخالفة في الشويخ الصناعية اخرج الجهات الحكومية. وأكد حماد انه ماض في طرح المقترح الذي تقدم به لازالة الشويخ الصناعية ونقلها الى المناطق الحدودية، وتوزيع الاراضي للرعاية السكنية للمواطنين، وسيرى ان كان النواب سيؤيدونه في ذلك ام ستصطدم بمجموعة من «الي انتو خابريتهم».



سعدون حماد

طنا: ما الفرق في الحقوق والواجبات بين أبناء الكويتي بالتأسيس وأبناء المتجنس؟

لا يجوز ان يحصل في دولة المؤسسات والقانون دولة مثل دولتنا الحبيبة لديها دستور من افضل الدساتير في العالم ويحث على ان الجميع سواسية لا فرق بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو الدين حسب المادة السادسة وكذلك الأشمل والأفضل من الجميع التشريعية الإسلامية الغراء والتي تحث على أنه لا فرق بين البشر إلا بالقوى والعمل الصالح ودولتنا جبلت على حب الدين والتدين والحث على الوحدة الوطنية.

لذا يرجى إفاذتي بالآتي:

- 1- تنص المادة الثانية من قانون الجنسية الكويتية على انه «يكون كويتيا كل من ولد في الكويت أو في الخارج لأب كويتي» فهل تم تطبيق هذه المادة فعلا؟ وإذا كانت الإجابة بنعم فمن هم أولئك الذين يطبق عليهم حكمها؟ وإن كانت الإجابة بلا فلماذا لم تطبق إلى الآن؟
- 2- تنص المادة 7 فقرة 3 من قانون الجنسية الكويتية على انه «أما أولاد المتجنس الذين يولدون بعد كسبه الجنسية الكويتية فيعتبرون كويتيين بصفة أصلية ويسرى هذا الحكم على المولودين منهم قبل العمل بهذا القانون» فلماذا وضعت هذه المادة في ظل وجود المادة الثانية من قانون

الجنسية المشار اليه أعلاه؟

- 3- ما المركز القانوني لأبناء الكويتي بصفة أصلية وفقا للمادة 7 فقرة 3؟ وأي مادة من نصوص قانون الجنسية تطبق عليهم؟ وما الأساس القانوني لذلك؟
- 4- ما المادة من قانون الجنسية الكويتية من قانون الجنسية الكويتية التي يمنح بناء عليها أبناء الكويتي بالتأسيس الجنسية الكويتية؟
- 5- ما الفرق في الحقوق والواجبات بين أبناء الكويتي بالتأسيس وأبناء الكويتي بالجنس المولدين بعد حصوله على الجنسية الكويتية؟
- 6- لما كان قانون الجنسية الكويتية يميز بين الكويتيين بصفة أصلية (أبناء الكويتيين) وقفا للمادة الأولى) (وأبناء الكويتيين المتجنسين) وحقا لأصول آبائهم فيمنح المجموعة الأولى الجنسية الكويتية وفقا للمادة الأولى ويمنح المجموعة الثانية الجنسية الكويتية وفقا للمادة 7 فقرة 3 فإن من شأن ذلك ان يثير شبهة التمييز العنصري المحرمة بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لعام 1965 التي تعد الكويت طرفا فيها فما مشاريع وزارة الداخلية لإزالة شبهة التمييز العنصري هذه؟

قدم النائب محمد طنا سؤالاً إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد جاء فيه: صدر قانون من مجلس الأمة في سنة 1994 بتعديل بعض أحكام الجنسية الكويتية والذي يخص أبناء الكويتيين المتجنسين بأن تصدر شهادة الجنسية لهم بصفة أصلية، ولكن بسبب خطأ اجرائي أو خطأ متعمد من قبل الوزارة في وضع مادة الجنسية قبل صفة أصلية مما يعتبر بصمة توضح التفرقة بين أبناء الشعب الكويتي وهذا الشيء



محمد طنا



محمد طنا



يعقوب الصانع

الجيران يشيد بجهود رجال الأمن في متابعة المخالفين لأنظمة المرور وقواعد الأمن والسلامة

لأعمال المتأدية لأدباب ومازالت تسبب إزعاجا للأهالي وتوفر مقرا وإيواء للمخرفين أخلاقيا وسلوكيا بما يتنافى مع القيم والتأثير المجتمعية التي تربى عليها المجتمع الكويتي الأصيل.

الماضية حوادث قتل بين الشباب لأتفه الأسباب، بما يؤكد أهمية تضاضر جهود رجال الأمن مع مؤسسات الدولة المعنية بالشباب مثل وزارة الشؤون ووزارة التربية ووزارة الداخلية ووزارة الصحة ووزارة الإعلام، لوضع برامج عملية وتدريبية وإعلامية لتوعية الشباب من الجنسين بأهمية اتباع الأنظمة والقوانين، وتوجيههم إلى الأهداف التي تسعى إليها الدولة لتحقيق تنمية الموارد البشرية والتنمية المستدامة بدلا من تضضيع الأوقات بما لا طائل من ورائه أو بما يعود بالضرر عليهم وعلى مستقبلهم.

وفي الختام دعا النائب وزارة الداخلية إلى متابعة الشكاوى المقدمة من الأهالي في المناطق السكنية والمتعلقة بوجود مساكن مشبوهة تتخذ أوكارا

أشاد النائب د.عبدالرحمن الجبران عضو اللجنة التشريعية والقانونية واللجنة التعليمية، بجهود رجال الأمن في متابعة المخالفين لأنظمة المرور وقواعد الأمن والسلامة، وخاصة فئة الشباب في أيام العطل من خلال التواجد في المنزهات العامة والحدائق والمجمعات التجارية، لضبط وملاحقة المخالفين، حيث يقومون بإزعاج الأهالي والاستهتار والرعونة في قيادة الدراجات النارية والباجيات، دون الأخذ بمتطلبات الأمن والسلامة بما يعرض حياتهم وحياة الآخرين للخطر.

كما أشار النائب الجبران إلى ضرورة الانتباه لما يتم ضبطه من أسلحة نارية وأسلحة بيضاء وعصى وأدوات حادة في حوزة الشباب، وخاصة أننا شهدنا في السنوات القليلة



د.عبدالرحمن الجبران

الطاحوس: ما مشاريع «التربية» الواردة في خطة التنمية ولم تنفذ؟

او تزمع الوزارة اتخاذها حيال المقاولين المنفذين او الاستشاريين في إنجاز وتنفيذ المشاريع المتعاقدين عليها؟ من هم المسؤولون العاملون بالدولة عن هذا التأخير؟ وما الاجراءات التي اتخذتها الوزارة حيالهم؟

تنفيذ الخطة العامة للدولة للتطوير والتنمية بما فيها اعمال الوزارات قد اظهرت العديد من المتأخذ التي شابت اعمال الإدارات في التقيد في تنفيذ خطة التنمية السنوية المتعلقة بالمشاريع الإنشائية (الباب الرابع) الأمر الذي يتطلب الوقوف أمامه السؤال عن اسبابه لذلك يرجى تزويدي وإفاذتي بالآتي: ما المشاريع التي تأخر تنفيذ الوزارة لها والورادة ضمن خطة التنمية؟ وما الأسباب التي ادت إلى حدوث هذا التأخير؟ وما الاجراءات التي اتخذتها الوزارة أو تزمع اتخاذها للمبادرة بتدارك التأخير الحادث في المشاريع المدرجة ضمن خطة التنمية؟ ما سبب تدني نسب الرجاز في بعض المشاريع الأخرى المدرجة في ذات خطة التنمية؟ واجراءات الوزارة حيال تسريع إنجازها؟ ما الاجراءات التي اتخذتها



أسامة الطاحوس